Route Educational and Social Science Journal *ISSN: 2148-5518*

Volume 5(2), February 2018

Article History

Received/Geliş	*Accepted/Kabul*	*Available Online/Yayınlanma*
2/12/2017	*12/01/2018*	*1/02/2018*

التنمية المستدامة بين امكانية استغلال الموارد الطبيعية ومسؤولية حماية البيئة التجربة العراقية أنموذجاً

أ.م.د. وسام عبدالله جاسم
جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية / قسم الجغرافية

أ.م.د علي لفتة سعيد
كلية الاداب/ جامعة الكوفة
قسم الجغرافية

الملخص

تعد التنمية المستدامة واحدة من فروع التنمية وهي مفردة ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين ، وكان الهدف من بروز مثل هذه الفكرة هو الاستغلال الامثل للموارد المتاحة وبالشكل الذي يحقق المنفعة الدائمة للانسان ، خاصة وهو يواجه مخاطر المشكلات الاقتصادية المتمثلة بتقلبات السوق العالمية و الكساد الاقتصادي والبطالة وغيرها من المشاكل التي تؤثر على دخل الانسان ومعيشته . ولكن يجب عند القيام بهذا النوع من التنمية ان يراعي الانسان حماية الموارد البيئية التي يروم استغلالها اقتصاديا .

لذا تبادرت في ذهن الباحثين فكرة بحث يدور ضمن هذا الموضوع مع اختيار العراق كدولة تمتلك الكثير من مقومات التنمية المستدامة ، وعلية جاء البحث اربعة محاور ، بحث الاول في المبادرات الدولية لتبني مصطلح التنمية المستدامة ، اما الثاني فعالج موضوع التنمية المستدامة المفهوم والأهمية و المتطلبات ، بينما بحث الثالث أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة ، اما الرابع فقد تناول واقع وأفاق التنمية المستدامة في العراق . وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يهدف الباحثين من خلالها الى وضع بعض الاسس البسيطة للنهوض بالتنمية المستدامة في البلد .

Sustainable development between the exploitation of natural resources and the responsibility to protect the environment The Iraqi experience is a model

Summary

Sustainable development is one of the branches of development. It emerged in the second half of the twentieth century. The aim of such an idea was to optimize the use of available resources in a way that would benefit the permanent benefit of the human being, especially in the face of the economic problems of global market volatility, economic recession and unemployment. And other problems that affect human income and livelihood. However, when undertaking this type of development, it is necessary to take into account the protection of environmental resources that are economically exploited. Therefore, the researcher took into consideration the idea of research that revolves around this subject with the choice of Iraq as a country that possesses many elements of sustainable development. The research came in four axes.

The first discussed international initiatives to adopt the term sustainable development; the second dealt with sustainable development concept, The third discussed dimensions and principles of sustainable development, while the fourth dealt with the reality and prospects of sustainable development in Iraq. The research concluded with a set of conclusions and recommendations through which the researcher aims to lay some simple foundations for promoting sustainable development in the country .

المقدمة

لقد أسهم النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي و التطورات غير المنضبطة المصاحبة له في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي– التصحر– الضغوطات الإنسانية على البيئة – الفقر– البطالة، تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث، وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة المعولم والتقنيات المتطورة لقدرة البشر على الأضرار بالبيئة، ومما لاشك فيه أن جلّ هذه المشكلات ناتج عن سوء تسيير الإنسان للبيئة، بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة، ولكنها تفاقمت لتصبح انشغالاً جهوياً ودولياً.

وبسبب تعاظم خطر تلك المشاكل من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، فإن هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني عن طريق تبني ما يعرف بالتنمية المستدامة .

اشكالية البحث :

وأمام هذا الطرح تتبلور معالم إشكالية هذا البحث بالأسئلة التالية :

1– ماهي مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة؟

2– وكيف يمكن استغلال الموارد الطبيعية ضمن إطار حماية البيئة

3– وما هو موقع مصطلح التنمية المستدامة ضمن المخططات التنموية في العراق ؟

هيكلية البحث :

يعتمد البحث الأسلوب النظري الوصفي في تناوله للتنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة ضمن المحاور التالية :

1– المبادرات الدولية لتبني مصطلح التنمية المستدامة .

2– التنمية المستدامة ، المفهوم والأهمية و المتطلبات .

3 – أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة .

3– واقع وأفاق التنمية المستدامة في العراق .

1– المبادرات الدولية لتبني مصطلح التنمية المستدامة

بداية يمكن ذكر أهم المبادرات والمحطات لظهور التنمية المستدامة في شكل السياق التاريخي لظهور هذا المصطلح، و التي جاءت كما يلي :

شهد عام (**1968**) إنشاء نادي روما الذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[1] .

في(**1972**) نادي روما ينشر تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وينشر توقعاته لسنة 2100، ولعل من أهم نتائجه عن مسار النمو الاقتصادي في العالم، أنه سوف يحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرون بسبب التلوث وتعرية التربة.....الخ[2] .

وفي نفس العام (**1972**) انعقد مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، حيث ناقش المؤتمر البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، ومن جهة أخرى انتقد المؤتمر الدول و الحكومات التي لا تزال تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية.

اما في عام (**1992**) فقد عقد في ريودي جانيرو ما عرف بمؤتمر (**قمة الارض**) ، حيث أصبح واضحا أن اهتمام العالم يجب أن يكون موجها ليس لتأثير الاقتصاد على البيئة، وإنما على تأثير الضغط البيئي (تآكل التربة – أنظمة المياه – الغلاف الجوي) على المفاهيم الاقتصادية.

وفي هذا المؤتمر أصبحت التنمية المستدامة تركز على سبعة مكونات تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية[3] :

* التحكم في التعداد السكاني .
* تنمية الموارد البشرية.
* الإنتاج الغذائي.
* التنوع الحيوي.
* الطاقة .
* التصنيع .
* التمدن.

وعقد في عام (**1994**) المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بريدجتاون، بربادوس)، يعتمد برنامج عمل بربادوس، الذي نصّ على إجراءات وتدابير محدّدة لأغراض التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبعد ثلاث سنوات في (**1997**) اجتمعت دورة الجمعية العامة الاستثنائية ضمن مايعرف بـ(مؤتمر قمة الأرض + 5) بنيويورك، تعتمد برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، بما يشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من 1998 إلى 2002.

---

(1) استراتجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيقي التنمية المستدامة ، حدة فروحات، ، مجلة الباحث، العدد 7، 2010/2009، ص ص125- 126.

(2) استراتجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيقي التنمية المستدامة ، حدة فروحات، ، نفس المصدر، نفس الصفحة .

(1) التوعية البيئية والتنمية المستدامة ، نبيل إسماعيل أبو شريحة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، مصر، ص ص 126- 127.

اما في عام (**2002**) فقد القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ بجنوب إفريقيا ، بالرغم من أن هذه القمة قد خلت من ولادة أية اتفاقية بيئية جديدة، إلا أنها قد وضعت الأساس، ومهدت الطريق لاتخاذ إجراءات عملية لتمكين دول العالم من تنفيذ المبادئ والاتفاقيات التي تمخضت عن المؤتمرات البيئية العالمية السابقة ، من خلال النقاط التالية[1] :

* تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.
* استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة.
* اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.
* تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

2– التنمية المستدامة: المفهوم والأهداف والمتطلبات

أ– مفهوم التنمية المستدامة

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة ، يجب إزالة اللثام عن الاستدامة كنقطة مبدئية، حيث يعود أصل الاستدامة إلى علم الايكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي[2].

و نظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستديمة، فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستديمة نوع من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين عرض مختلف التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة.

لقد أصبح مفهوم التنمية المستديمة واسع التداول ومتعدد المعاني، والمشكل ليس في غياب التعاريف، وإنما في تعددها واختلاف معانيها.

التنمية المستدامة:

هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية (القابلة للإدامة) أو (الموصولة)، ولقد تم اختيار مصطلح (مستديمة) لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية.

كما يعرفها Edwerd barbier : **"بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ،**

(2) القانون الدولي ودوره في حماية البيئة ، عبد الآله الوداعيالمنظمة العالمية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، مصر ، ص ص 112-113.

(1) التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 23 .

ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي"[1].

إن التنمية المستدامة تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى .

ولقد توصل تقرير بروتلاند[2] عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالأتي " **التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر**"[3].

يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل آو القدرة الاستيعابية البيئة المحيطة[4] ، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة .

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة ، فقد عرفتها على أنها : هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، و قد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية ، طريق يستديم التقدم البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد[5].

إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره.

و من هنا فالتنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد وتنتهي بالعالم مرورا بالمجتمع[6] .

---

(2) إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، عمار عماري ، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 ابريل 2008 ، جامعة سطيف، ص 4.

(3) جاء هذا الاسم نتيجة لرئيسة وزراء النرويج (رئيسة اللجنة) .

(4) مبادئ التنمية المستدامة ، دوجلاس موسشين، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000، ص 63.

(5) مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة ، غادة على موسى، بحث مقدم المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة، مصر ، ماي 2007، ص 159.

(1) التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، المصدر السابق ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، ، نفس الصفحة .

(2) الباحثان بالاعتماد على شبكة المعلومات العالمية / (الانترنت) ، للمزيد من المعلومات مراجعة الرابط الاتي :

-www.shathaaya.com

و الملاحظ أن البعض يتعامل مع التنمية المستدامة كاتجاه جديد، يتناسب واهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، وربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة .

ونلاحظ إجمالا أن الإنسان هو محور جل التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم و الرفاه الاجتماعي ومحاربة البطالة، وهناك اعتراف اليوم بالتنمية البشرية على اعتبار أنها حجر أساسي للتنمية الاقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة ، و أن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية :

* التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد.
* المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة .
* السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

ب – متطلبات التنمية المستدامة :

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية: :

* نظام سياسي : يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
* نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
* نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
* نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
* نظام تكنولوجي: يمكن من البحث و إيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
* نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
* نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي .
* نظام ثقافي : يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

ت – أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة إلى جملة من الأهداف جاءت من خلال النقاط التالية[1] :

* آن التنمية المستدامة عملية واعية – معقدة – طويلة الأمد – شاملة– ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية –الاجتماعية – السياسية – الثقافية .
* مهما كانت غاية الإنسان، إلا انه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فان هدفه يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البني التحتية والفوقية، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة .

(1) إشكالية التنمية في الجزائر، زرنوح ياسمينة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006 . بدون صفحة .

* هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أحسن توظيف لها في جميع الميادين؛

* نموذج يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

3- أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة

أ- أبعاد التنمية المستدامة :

تستند التنمية المستدامة إلي أبعاد، يمكن ذرك أهمها كما يلي:

ا - البعد البيئي:

يوضح هذا البعد الاستراتجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة[1].

ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

* تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة.

* إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها.

* التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة؛

* إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، وإلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم.

* إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع .

* تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية: وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنها المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئةن والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف.

أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية و تعني: " **دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الايجابية** "

و يمكن اختصارا ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي[2]:

* النظم الايكولوجية .

---

(2) متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة ، ذهبية لطرش، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 ابريل 2008 ، جامعة سطيف، ص 4.

(1) دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ، اوسرير منور و بن الحاج جيلالي مغروة فتيحة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التاسع ، ص338 . بدون صفحة .

* الطاقة .
* التنوع البيولوجي.
* الإنتاجية البيولوجية.
* القدرة على التكيف.
* الإعلام والثقافة للجميع .
* الصناعة النظيفة.

2 – البعد الاقتصادي

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول الشمال الصناعية، هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا[1].

و يمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي:

* حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية .
* مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته .
* تبعية البلدان النامية .
* المساواة في توزيع الموارد .
* الإنفاق العسكري .
* التفاوت في المداخيل.

3 – البعد الاجتماعي

على الصعيد الإنساني والاجتماعي فان التنمية المستدامة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف ، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ومن هنا فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء على النقاط التالية[2]:

* المساواة في التوزيع .
* الحراك الاجتماعي .
* المشاركة الشعبية .

---

(2) إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، كربالي بغداد وحمادي محمد، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد45، 2010 ، ص ص 11-12.

(1) الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها ، حرفوش سهام وآخرون، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أبريل 2008 ، جامعة سطيف . بدون صفحة .

* التنوع الثقافي .

* استدامة المؤسسات .

* نمو وتوزيع السكان .

* الصحة والتعليم ومحاربة البطالة .

4 – البعد التكنولوجي

و يعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة ، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة ، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأزون[1].

و يمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي[2]:

* تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و اعتماد الآليات القابلة للاستدامة .

* تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة

* استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا .

* تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.

* وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ويؤكد تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، هي أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب مراعاة ما يلي :

* أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية .

* أن لا تؤدى إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية .

* تؤدى إلى تطوير الموارد البشرية، كمحاربة البطالة والفقر وتحسين وضعية المرأة في المجتمع.

* تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة .

ب– مبادئ التنمية المستدامة

بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة مع بداية القرن الواحد والعشرين، تبناها البنك العالمي، و تقوم هذه العقيدة على عشر مبادئ أساسية[1] :

---

(2) الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مقدم عبيدات و بلخضر عبد القادر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 7، 2007، ص 51 .

(3) الباحثان بالاعتماد على شبكة المعلومات العالمية / (الانترنت) ، للمزيد من المعلومات مراجعة الرابط الاتي :
-http://ar.wikipedia.org

المبدأ الأول : تحديد الأولويات بعناية

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار

كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة. إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو ما يتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة، العمل معا على تحديد السبل المثلى للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

إن بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من لفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تكرس لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية، هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

المبدأ الخامس : الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود، أو قيود على الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الإيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون، ومثل هذه المشاركة تكون ضرورية للأسباب الآتية :

---

(1) المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة ، أنجدرو سيتر، مجلة التمويل التنمية ، 1996، ص- ص : 4 -6 .

1- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات .

2- أعضاء الجماعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي .

3- أعضاء الجماعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة .

4- مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

المبدأ الثامن : توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

ينبغي على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة – القطاع الخاص – منظمات المجتمع المدني)، والعمل بخطط متكاملة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

بوسع المدراء البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60%إلى 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية خير من العلاج بكل تأكيد، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر وتبني ما يعرف بالجدوى البيئية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية.

رابعا: واقع وأفاق التنمية المستدامة في العراق

1- تحديات التنمية المستدامة في العراق :

أدرك العراق على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، و لتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات و سياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن لكنها اصطدمت بمعوقات حالت دونها تحقيق الهدف المنشود ومن بين المعوقات نجد :

أ- مشكل التصحر:

يعد التصحر مشكلة قديمة وحديثة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة بالعراق ، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر . وقد ازدادت هذه المشكلة خطورة بعد التغيرات المناخية التي يتعرض لها العالم والمتمثلة بقلة الامطار الساقطة مما اثر على الواقع الزراعي في البلد ، وينتشر التصحر في أجزاء واسعة من العراق الا ا ن أشدها في جنوبه ، إذ تبلغ المساحات المتأثرة بالتصحر والزحف الصحراوي في هذه المنطقة حوالي (104200كم2) وهي في تزايد[1] ،كما بدأ بالظهور في العديد من أجزائها الكثبان الرملية الفعالة التي تهدد الأراضي الزراعية والحضرية والمشاريع

[1] دراسة التصحر والكثبان الرملية في جنوب سهل الرافدين باستعمال التحسس النائي ونظم المعلومات الجغرافية ، علي كريم محمد ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد (18) ، العدد (3) ، 2010، ص7.

الأخرى المجاورة لها ، اضافة الى عدم اهتمام الحكومة بهذا القطاع مما ادى الى ترك اغلب المزارعين لاراضيهم مما جعلها مهددة بخطر التصحر .

ب- مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية :

وفيما يخص القطر العراقي فأنه يعد أحد البلدان النامية التي يزداد فيها السكان نوي يبلغ بمعد ل نمو سنوي (3,4%) وهذا يعني تراجع في مساحة الأراضي الزراعية أمام الزحف العمراني الذي تتطلبه زيادة السكان المستمرة[1] . وقد أشارت أحد الدراسات إلى أن العراق فقد خلال المدة (1957-1967) ارضا زراعية قدرت مساحتها بنحو (2,152,400) دونم استعملت لاغراض السكان وما يلحق بها من خدمات[2] .

ت- تلوث البيئة:

تفاقم مشكل التلوث في العراق بشكل مقلق، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحمله، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة و المياه، والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية. فلقد تضاعف عدد السكان في العراق أكثر من 7 مرات ما بين عامي 1947 م – 2007 م من 4 مليون في عام 1947 إلى أكثر من 12 مليون نسمة في عام 1977بمعدل زيادة يفوق 3,38 % سنويا[3]، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020 م[4].

ث -تلوث الهواء:

يشكل عدد السيارات الكبير والاختناقات المرورية أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى ، ففي العراق هناك عدد كبير من السيارات التي تخلف عوادم تؤدي الى زيادة تلوث الهواء ، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية .

ج- تلوث المياه:

يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ومن أهم عوامل تلوث المياه قصور خدمات الصرف الصحي و التخلص من مخلفاته، التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي، وتسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية .

---

(1) استراتيجية التنمية في البادية الشمالية خلف حسين عواد الدليمي ، ، المؤتمر الجغرافي الاول ،كلية التربية ، نيسان ، 1993. بدون صفحة .

(2) استثمار الحافة الشرقية للهضبة الغربية في عملية التوسع الحضري لمدينة الرمادي ، حسن كشاش الجنابي ، المؤتمر الجغرافي الاول ، كلية التربية ، نيسان ، 1993. ص1 .

(3)) نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (1977-2007) ،رضا عبد الجبار و فاهم محمد جبر ، ص4 ، بحث منشور على الموقع الالكتروني الاتي :

-https://www.google.iq/search?q

(4) مقال منشور في كهرمانة نيوز ، وكالة اخبار عراقية ، في الموقع الالكتروني الاتي :

- http://www.kahramananews.com

2- واقع التنمية المستدامة في العراق :

أ- تنمية القطاع الزراعي والموارد :

في مجال الموارد المائية واستصلاح الأراضي[1] :

* زيادة حجم الخزن المائي بحوالي 33 مليار م3 نتيجة تنفيذ (9سدود كبيرة خلال فترة الخطة للأعوام 2010-2013) من ضمنها سد بخمة الذي يستمر تنفيذه لمدة ثلاث سنوات بعد الخطة) حجم خزن سد بخمة 14,4 مليار م 3و ويولد طاقة كهربائية بمقدار ١٥٠٠ ٣ ميكا واط .

* تنمية الموارد المائية عن طريق التوسع في حصاد المياه بالمناطق الملائمة واستخدام المياه العادمة بعد المعالجة .

* العمل على ألاستصلاح المتكامل للأراضي وصولا الى معدل سنوي (٨٠٠ ألف دونم) ويراعى العدالة في توزيع الاراضي المستصلحة للمحافظات وخاصة في السنوات الاولى من الخطة وصولا الى المساحة المستهدفة(4مليون دونم) (من أصل ٧.٢) دونم في المحافظات كافة .

* استكمال المصبات الرئيسية : الفرات الغربي ، الفرات الشرقي ، غرب الغراف ، شرق الغراف و شرق دجلة للمحافظة على نوعية مياه الانهار الرئيسية .

* إجراء أعمال الصيانة حيث يوجد عدد كبير من المشاريع وشبكات الري والبزل طولها حوالي (١٢٦ ألف كم) من شبكات الري والبزل وأكثر من ٢٠٠ محطة ضخ ري وبزل بحاجة الى اعمال صيانة بشكل مستمر من الضروري أن تخصص المبالغ اللازمة لها من الموازنة التشغيلية .

* استثمار المياه الجوفية استثمارا مستداما .

ب- في مجال الإنتاج الزراعي :

1- الانتاج النباتي :

تستهدف الخطة كأولوية أولى من الإنتاج النباتي التركيز على إنتاج الحنطة شتاءا وإنتاج البطاطا صيفا وتطور إنتاج التمور والفواكه ، وكاولوية ثانية انتاج الرز والطماطة والبصل والذرة البيضاء والصفراء والبقوليات العلفية والجت والبرسيم .

2- الانتاج الحيواني:

تستهدف الخطة في مجال الانتاج الحيواني زيادة أعداد الأغنام والماعز والدواجن كأولوية أولى وزيادة أعداد الجاموس والإبل كأولوية ثانية وتحقيق زيادات كبيرة في (الحليب وبيض المائدة ، انتاج وإنتاجية المنتجات الحيوانية)اللحوم الحمراء والبيضاء كما تبينه الجداول التالية إضافة إلى ذلك تدعو الخطة إلى تقديم الدعم للقطاع الخاص لإعادة تأهيل مشاريع الثروة الحيوانية المتوقفة خاصة مشاريع الدواجن .

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للاعوام (2010-2014) ، تقرير منشور على الموقع الالكتروني الاتي :
-www.mop.gov.iq/mop/resources/Web%20Group/fainal.pdf

ب– تنمية قطاع الصناعة والطاقة :

في مجال الصناعة التحويلية[1] :

* زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في اجمالي الناتج المحلي للبلاد بدرجة مهمة .
* اعادة تأهيل الشركات العامة ذات الجدوى الاقتصادية .
* تعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة التحويلية .
* بناء الشراكات لعشرة شركات عامة خلال عام 2010 وخمسة عشر شركة عامة خلال عام ٢٠١١ وثلاث وعشرون شركة عامة لغاية نهاية عام 2013.
* التكامل فيما بين القطاعات الصناعية العام والخاص والقطاعات الاخرى من خلال خلق المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ترفد الشركات الصناعية القائمة بمنتجاتها وخلق فرص عمل جديدة .
* تاهيل اثنى عشر شركة من شركات هيئة التصنيع العسكري المنحلة وتحويلها الى الصناعة المدنية .
* زيادة مساهمة نشاط الاستخراج غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي .
* العمل على انشاء مجمعات صناعية في كافة المحافظات وتوفير اليات شفافة لمنح القروض • المصرفية للقطاع الخاص وتسريع منح اجازات تاسيس المشاريع .التوسع في استغلال الموارد الطبيعية غير النفطية .
* بناء القدرات البشرية وتطوير المهارات اللازمة لادارة عملية التحول .
* تحسين الواقع البيئي للصناعات القائمة وضمان شروط بيئية جيدة للمشاريع الجديدة .

اما في مجال البحث والتطوير .

* التوسع في إنشاء البنى التحتية المرتبطة بالبحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية .
* انتقاء وتوطين التكنولوجيا المتقدمة وتوجيهها لخدمة المجتمع .
* إنشاء الحاضنات التكنولوجية في مختلف المجالات الصناعية .

ت– تنمية قطاع النقل والمواصلات :

1– الطرق والجسور :

* تحسين واقع حال شبكة الطرق الحالية من خلال إعادة تأهيل الطرق الحالية وإعادة إعمار الجسور التي تضررت نتيجة الحرب والعمليات العسكرية والأعمال التخريبية وتثبيت علامات الدلالة والعلامات الإرشادية والتحذيرية فيها .
* الصيانة الدورية لشبكة الطرق والجسور القائمة وباستخدام تقنيات حديثة ومتطورة تكون أسرع وأكثر اقتصادية لتنفيذ أعمال التأهيل والصيانة .
* إكمال الأجزاء المتبقية من الطرق السريعة التي تم تنفيذها سابقا وإكمال ربط هذه الطرق بمراكز المدن التي لم يتم ربطها لحد الان .

---

(2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للاعوام (2010–2014) ، نفس المصدر .

* إنشاء طرق سريعة جديدة وبالأخص طريق المرور السريع رقم 2 لربط مراكز المدن فيما بينها وإكمال ربط العراق مع الدول المجاورة الاخرى التي لم تربط بطرق سريعة لحد الان .

* الاستمرار بإنشاء الممرات الثانية للطرق الشريانية والرئيسة المفردة وخاصة التي وصلت طاقاتها الاستيعابية إلى حدودها القصوى .

2- السكك الحديد :

* إكمال ازدواجية الخطوط المفردة .

*تنفيذ محاور جديدة بمواصفات عالية .

* الغاء جميع تقاطعات خطوط السكة مع الطرق .

* تجهيز شبكة السكك الحديد بقطارات حديثة وعربات وشاحنات جديدة لنقل المسافرين والبضائع بما يلبي حاجة السكان والاقتصاد الوطني واعادة تأهيل الموجود منها حاليا .

* تحديث منظومات الاتصالات والاشارات في شبكة السكك الحالية والتي ستنفذ في السنوات القادمة بما فيها منظومة الاتصالات مع الاقمار الصناعية التي هي قيد التنفيذ حاليا التي تحدد موقع القطارات في اي وقت لاغراض تلافي الحوادث وعطلات القطارات.

* زيادة سرعة قطارات المسافرين لتكون (١٤٠كم /ساعة بالمرحلة الاولى) (٢٥٠كم /ساعة بالمرحلة الثانية) .

* تعزيز موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب وتلبية الطلب على نقل بضائع الترانزيت من خلال إنشاء بنى تحتية كفؤة وفعالة قادرة على تلبية هذا الطلب ومن خلال تعزيز الربط السككي مع دول الجوار (سوريا وتركيا) وبما يخدم المصالح الوطنية .

* كهربة السكك الحديد .

3- النقل البحري :

تتمثل الأهداف الكمية لنشاط النقل البحري بتوفير البواخر اللازمة لنقل استيرادات وصادرات العراق من البضائع وخاصة الحبوب والأغذية ، والسعي لتكوين نواة لاسطول عراقي تجاري.

4- النقل الجوي :

* تأهيل المطارات الموجودة حاليا .

* إنشاء مطارات جديدة في المناطق ذات الطلب العالي ومناطق الجذب السياحي وخاصة السياحة الدينية .

* إعادة بناء الأسطول الجوي العراقي .

* تطوير الكوادر الحالية وخلق كوادر شابة جديدة .

* تعزيز دور الخطوط الجوية العراقية كناقل وطني .

* تلبية الطلب المتنامي على النقل بطائرات الخطوط الجوية العراقية .

5- قطاع الاتصالات :

* توسيع انتشار الهاتف الثابت في المدن والأرياف وتحقيق نسب عالية في النفاذ الشامل والخدمات الشاملة .

* توفير بنية أساسية ملائمة لتطبيق خدمات الحكومة الالكترونية .
* تقليل الفوارق في انتشار الهاتف النقال بين المدن والأرياف .
* توسيع انتشار الحاسوب .
* توسيع انتشار الانترنت .
* تخفيض تكاليف استخدام الأتصالات والأنترنيت نسبة لدخل المواطن ، وجعل أسعارها في متناول شرائح أوسع من المجتمع ، وبالأخص طلاب المدارس والكليات .

ث- تنمية قطاع الماء والصرف الصحي :

1- قطاع الماء:

تخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه شرب آمنة من مشاريع مياه أو وحدات ماء مجمعة إلى (10%) في المناطق الريفية و(26%) في المناطق الحضرية لتلافي العجز الحاصل في مشاريع مياه الشرب وتأمين ذلك بوسائل و أخرى من خلال:

* شمول المناطق الغير مخدومة سابقاً بخدمات مياه الشرب .
* توفير الماء الصالح للشرب وحسب القياسات والمعايير الوطنية ولجميع الاستخدامات في الحضر و الريف .
* تقليل نسبة الشحة في الماء في عموم محافظات العراق .
* تقليل التباين بين المحافظات في مستوى الحصول على الخدمة من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى .

2- قطاع الصرف الصحي :

* زيادة نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي لتصبح 35% من سكان المحافظات و ١٠٠ % في مدينة بغداد .
* الاستفادة من الغازات الناتجة عن عملية معالجة مياه الصرف الصحي في توليد الطاقة الكهربائية مثل (غاز الميثان) والاستفادة من مخلفات مياه الصرف الصحي (الحمأة) بتحويلها الى حجر لرصف أرصفة الشوارع من خلال معالجتها كيمياوياً أو تحويلها الى أسمدة .
*تحويل مياه الصرف الصحي الى مياه صالحة للزراعة والري بعد اجراء المعالجات عليها باستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة .

ج- تنمية قطاع التربية والتعليم :

1- رياض الأطفال : تحقيق معدل التحاق قدره ٦٠ طفلا / ١٠٠٠ من السكان / بعمره ٤-٥ سنة الهدف .
* تحقيق معدل ١٣٠ طفل / روضة سنة الهدف .
* تحقيق معدل 14 طفل / معلمة سنة الهدف .

2- المرحلة الابتدائية : قبول 98% من الأطفال عمر 6 سنة المشمولين بالتعليم الإلزامي ومتابعة استمرارهم لحين إكمالهم أو بلوغهم سن الخامسة عشر من العمر .
* استيعاب 90 % من السكان للفئة العمرية (6-11) مقارنة بالسكان لنفس الفئة العمرية .

* الحفاظ على معدل (تلميذ للمعلم الواحد سنة الهدف ١٨)

3- المرحلة المتوسطة : إلحاق 97 % من المتخرجين للمرحلة الابتدائية الى المرحلة المتوسطة.

4- المرحلة الثانوية : تحقيق معدل (350طالب/ مدرسة سنة الهدف).

* الحفاظ على معدل (14 تلميذ للمدرس الواحد سنة الهدف) .

5- الإعدادي المهني : قبول (15 %) من خريجي المرحلة المتوسطة الى الإعدادية المهنية في سنة الهدف .

* الحفاظ على معدل (6طالب / مدرس ومدرب سنة الهدف) .

* الحفاظ على معدل (14طالب / للمدرس الواحد سنة الهدف) .

6- معاهد المعلمين : تحقيق معدل قبول قدرة (2%من خريجي الدراسة المتوسطة) .

* تحقيق معدل (17طالب للتدريسي الواحد في سنة الهدف)

7- التعليم العالي : الإبقاء على معدلات الالتحاق الحالية الى التعليم العالي من إجمالي خريجي التعليم الإعدادي الأكاديمي و 10 % من خريجي التعليم المهني موزعة بواقع ١٤.٦% للدبلوم التقني و ٧١.٨ % جامعي ١٩.٢٪ كليات تقنية .

* بالنسبة للتدريسيين تقترح الخطة الإبقاء على معدل عدد الطلبة / للتدريسي في التعليم الجامعي(12) والتعليم التقني (17) مع مراعاة حاجة كل اختصاص .

ح- تنمية قطاع الصحة :

* تقليص معدل عدد المرضى لكل طبيب، وزيادة عدد الأسرة قياساً لحجم السكان، وتوخي العدالة في توزيع المؤسسات الصحية على الريف والحضر، وزيادة أعداد المؤسسات ذات الوظائف الطبية التخصصية ، وتزويدها بالأجهزة والمستلزمات الضرورية .

* توسيع وتطوير المؤسسات الصحية الحالية بنسبة 50 % .

* إنشاء مؤسسات صحية متطورة في جميع المحافظات لزيادة أعداد الاسرة في دوائر الصحة بنسبة 41 % .

* توسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال زيادة أعداد المراكز الصحية لتغطية حاجة دوائر الصحة في بغداد والمحافظات الأخرى و بنسبة 20 % .

* زيادة أعداد المراكز الطبية التخصصية لتغطي احتياجات المحافظات من الخدمات المتخصصة (جراحية دقيقة – تشخيصية وقائية) وبنسبة 50 % .

خ- تنمية القطاع السكني :

* توفير السكن اللائق لأكبر عدد من الأسر في جميع أنحاء البلاد .

* تخفيض درجة الاكتضاض السكني ومعدلات الأشغال إلى الحدود المقبولة .

* تقليل الفوارق في مستويات الإشباع السكني بين المحافظات المختلفة من جهة وبين الحضر والريف من جهة أخرى.

* رفع كفاءة إنتاج المساكن وخفض كلفتها .

* زيادة قدرة الدولة على التصدي لاحتياجات الفئات الهشة والشرائح التي لا تستطيع الحصول على سكن مناسب.

* تحسين جودة المساكن الجديدة بما في ذلك كفاءة استخدام الطاقة والتأثيرات البيئية.

* تحسين قدرة أصحاب المساكن لتحسين وتوسيع مساكنهم القائمة .

ذ- تنمية السياحة والثقافة والتراث :

* تطوير **الواقع السياحي** وخلق ما يسمى بصناعة السياحة بالشكل الذي يمكن تسويقها بشكل تنافسي مع دول الجوار وبما يساهم في تنويع الأساس الاقتصادي للبلد .

* الحفاظ على الإرث الحضاري والتاريخي للبلد وتطويره واستغلاله بشكل كفوء وكمقوم أساسي في تطوير السياحة الوطنية واستمرار تصدر العراق لموقع متقدم ضمن الإرث الحضاري والتاريخي للعالم.

* الحفاظ على **الهوية الثقافية** والفنية العراقية وإعادة بنائها وتطوير مرافقها وإعادة استقطاب المبدعين العراقيين الى البلد.

* تعزيز صدارة العراق للإرث الحضاري والتاريخي العالمي .

* الحفاظ على الهوية الثقافية والفنية العراقية وإعادة بنائها وتطويرها .

* خلق صناعة سياحة ذات قدرة تنافسية مع دول الجوار

* رفع مستوى الاداء الاقتصادي للقطاع من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات وتوليد فرص العمل ليكون مساهما فعالا في تنويع الاساس الاقتصادي للبلد وللحد من البطالة والفقر وخاصة في المناطق السياحية النائية .

* الاستغلال الأمثل للإمكانات والمقومات السياحية الدينية والتاريخية والطبيعية والمقومات الثقافية والحضارية للبلد .* استثمار المقومات المحلية لمناطق وأقاليم البلد في التنمية السياحية والثقافية .

* أعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص في النشاط السياحي وفي إدارة وتشغيل المرافق الاثارية والثقافية .

* تأمين مقومات جذب السياح الأجانب وبالذات في مجال تأمين الخدمات التكميلية من إيواء خدمات النقل والضيافة و الخدمات المصرفية المتطورة. الاثارية و الثقافية من خلال تحقيق نمو متوازن ومتناسق فيما .

* تحقيق التكامل والتفاعل بين أنشطة القطاع السياحية بينها كونها تكمل الواحدة الأخرى .

الخاتمة

من خلال البحث اتضح أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا وتبنيا دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، إلا أن العالم لم ينجح حتى الآن في تبني خطوات فعلية جادة على طريق الاستدامة الحقيقية نحو التوفيق بين تلك التناقضات بين التنمية والبيئة الناتجة عن نموذج التنمية المهيمن منذ منتصف القرن العشرين، مما يجعل البشرية تواجه مستقبلا محفوفا بالمخاطر وعدم اليقين، ومن هنا يخلص هذا البحث إلى أن التحول نحو الاستدامة المنشودة لا يبدو ممكنا بدون حدوث تغير رئيس وجذري على مستوى النموذج المعرفي السائد بعيدا عن قيم الاستعلاء، والاستغلال المتمركز حول الإنسان، باتجاه بلورة نموذج معرفي جديد يتصف بالشمول ولا يتمركز حول الإنسان وينظر للعالم كوحدة

كلية مترابطة، بدلا من أن يكون مجموعة متناثرة من الأجزاء، ويمكن من خلاله دمج جهود التنمية المستدامة وجهود الحفاظ على البيئة بطريقة مفيدة للطرفين من أجل الصالح العام للجيل الحالي والأجيال القادمة.

ورغم أن العراق على غرار العديد من دول العالم التي تبنت المفاهيم المتعلقة بالتنمية البيئية المستدامة إلا أنها عموما تتصف بـ:

1- ضعف الثقافة البيئية لدى المسؤولين والمواطنين على حد سواء.

2- ارتباط مفهوم دراسة التأثير في البيئة بالنسبة لبعض المشاريع التي تصنف بان لها مخرجات خطيرة على البيئة كالنشاطات الاستخراجية والمحروقات ...الخ ، في حين أن هناك العديد من النشطة الأخرى المتعلقة بالعديد من الموارد البيئية الحساسة كالغابات/ مصائد الأسماك والسدود، المياه ، مصادر الطاقة الأخرى ، التوسع العمراني ...الخ ، لم يطلها التشريع بالعناية الكافية بعد.

3- ضعف القاعدة التشريعية بصورة عامة، وهي الكفيلة بتبني وتجسيد المفاهيم والتطبيقات البيئية السليمة.

4- ضعف الجانب الرقابي في العراق الأمر الذي لم يسهم في تحقيق نتائج ايجابية من الناحية البيئية ولا من ناحية الاستدامة التنموية .

قائمة المصادر

أولا– الكتب

1– التوعية البيئية والتنمية المستدامة ، نبيل إسماعيل أبو شريحة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، مصر .

2– التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، ماجدة احمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .

3– القانون الدولي ودوره في حماية البيئة ، عبد الآله الوداعي المنظمة العالمية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، مصر .

4– مبادئ التنمية المستدامة ، دوجلاس موسشين، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000.

ثانياً – الرسائل الجامعية

1– إشكالية التنمية في الجزائر، زرنوج ياسمينة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2005–2006 .

ثالثاً– البحوث العلمية

1– استراتجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيقي التنمية المستدامة ، حدة فروحات، ، مجلة الباحث، العدد 7، 2010/2009.

2– إستراتجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، كربالي بغداد وحمادي محمد، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد45، 2010 .

3– استراتيجية التنمية في البادية الشمالية خلف حسين عواد الدليمي ، ، المؤتمر الجغرافي الاول ،كلية التربية ، نيسان ، 1993

4– استثمار الحافة الشرقية للهضبة الغربية في عملية التوسع الحضري لمدينة الرمادي ، حسن كشاش الجنابي ، المؤتمر الجغرافي الاول ،كلية التربية ، نيسان ، 1993.

5– إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، عمار عماري ، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 7–8 ابريل 2008 ، جامعة سطيف .

6– دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ، اوسرير منور و بن الحاج جيلالي مغروة فتيحة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد التاسع .

7– دراسة التصحر والكثبان الرملية في جنوب سهل الرافدين باستعمال التحسس النائي ونظم المعلومات الجغرافية ، علي كريم محمد ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد (18) ، العدد (3) ، 2010.

8– الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مقدم عبيدات و بلخضر عبد القادر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 7، 2007.

9– الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها ، حرفوش سهام وآخرون، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 7–8 أبريل 2008 ، جامعة سطيف .

10– المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة ، أنجدرو سيتر، مجلة التمويل التنمية ، 1996.

11– متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ضل قواعد العولمة ، ذهبية لطرش، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 7–8 ابريل 2008 ، جامعة سطيف .

رابعاً– الدوائر الحكومية

1– جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للاعوام (2010–2014) .

خامساً – مراجع الانترنت

1-- www.shathaaya.com
2--http://ar.wikipedia.org
3- نمو السكان في العراق والعوامل المؤثرة فيه للمدة (1977-2007) ،رضا عبد الجبار و فاهم محمد جبر ، ص4 ، بحث منشور على الموقع الالكتروني الاتي :

-https://www.google.iq/search?q

4- مقال منشور في كهرمانة نيوز ، وكالة اخبار عراقية ، في الموقع الالكتروني الاتي :

-/http://www.kahramananews.com

5- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للاعوام (2010-2014) ، تقرير منشور على الموقع الالكتروني الاتي :

-www.mop.gov.iq/mop/resources/Web%20Group/fainal.pdf